تناقض متجدّد:

لقد كان ابن تيميّة في صدد الردّ على عقائد الإماميّة الاثني عشريّة، وكان قد فصل بينهم وبين غيرهم من فرق نُسِبَت خطأً إلى التشيّع، فكان ينبغي عليه أن يلتزم بذلك الفصل أثناء بحثه وردوده اللاحقة. ولكنّه لم يفعل شيئاً من ذلك، فكلّما

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤: ٥٦، ١٠٢، ١٥٣.

(٢) منهاج السُنّة ٣: ٨-٢.

وجد نفسه في ضيقٍ انفجر بسيل من عيوب الغلاة وانحرافاتهم ليجعل ذلك عيباً على ابن المطهّر والإماميّة !.

وفي أثناء ذلك ربّما ذكر أسماء تلك الفرق، وربّما اكتفى بدسّ عقائدهم بما يوهم القارئ أنّها من عقائد الإماميّة لذا وضعها في الردّ على عالمهم ابن المطهّر !.

تناقُضٌ تجدّدَ في مواضع يصعب حصرها في الأجزاء الأربعة لهذا الكتاب[١].

ويبلغ هذا التناقض أقصاه حين يقف مدافعاً عن مذهبه بعد أن يعرض جملةً من العقائد الضالّة عند بعض عوامّ أهل السُنّة، ثمّ يقول: «وإذا كان في بعض جهّال العامّة مَن يقول هذا، أو أكثر من هذا، لم يَجُز أن يُجعل هذا الاعتقاد لأهل السُنّة والجماعة يعابون به»!.

فلماذا إذن يُعاب الإماميّة لا بأخطاء جهّال العامّة منهم، بل بأخطاء فرق أُخرى لا صلة لهم بها ؟!.

إنّه تناقض آخر يتجدّد حين يكرّر هذه المقولة في عدّة مواضع[٢].

العصبيّة وحدها هي التي تجرّ أسيرها إلى هذا المنحدر الوخيم..

إقرأ هذه المغالطة، واصبر عليها، ثمّ قل فيها ما يهديك إليه رشدك:

قال وهو يذكر العلّامة ابن المطهّر: «وهذا الرجل سلك مسلك سلفه من شيوخ (الرافضة) كابن النعمان المفيد[٣] ومتّبعيه، كالكراجكي[٤]، وأبي القاسم

---

(١) منها ١: ١٤، ٩٠ ـ ٩٣، ١٠٠، ١٠١، ٢٣١ ـ ٢٤١، ٢: ٨٣ ـ ٨٥، ١٤٢، ١٤٣، ٢٣٨ وغيرها كثير.

(٢) منهاج السُنّة ١: ٢٤١، ٢٥٧، ٢٦١.

(٣) أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان الحارثي البغدادي العكبري (٣٣٨ ـ ٤١٣ هـ) إمام علماء عصره بلا منازع صاحب التصانيف البديعة. له مناظرات مشهودة مع الباقلاني وشيوخ المعتزلة.

الموسوي[١]، والطوسي[٢] وأمثالهم، فإنّ الرافضة في الأصل ليسوا أهل علم وخبرة بطريق النظر والمناظرة ومعرفة الأدلّة والأحاديث والآثار والتمييز بين صحيحها وضعيفها... وعلماؤهم يعتمدون على نقل مثل أبي مخنف لوط بن يحيى[٣]، وهشام ابن محمّد بن السائب وأمثالهما من المعروفين بالكذب عند أهل العلم»[٤].

ـ هذا الكلام يقوله في نفس الصفحة التي يتقبّل فيها رواية ذلك «الكذّاب، المتروك، الذي يضع الحديث» عبدالرحمٰن بن مالك بن مِغْوَل!.

ثمّ يواصل كلامه الذي يحمل معه نتيجته، فيقول:

«وقد اتّفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أنّ الرافضة أكذب الطوائف والكذب فيهم قديم.. قال أبو معاوية: سمعت الأعمش يقول: أدركت الناس وما يُسَمُّونَهم إلّا الكذّابين، يعني أصحاب (المغيرة بن سعيد).

وكان الشافعي يقول: ما رأيت في أهل الأهواء قوماً أشهد بالزور من الرافضة. ولهذا ذكر الشافعي ما ذكره أبو حنيفة وأصحابه أنّه ردّ شهادة من عُرف بالكذب (كالخطّابيّة)»[٥].

---

(٤) أبو الفتح محمّد بن عليّ بن عثمان الكراجكي، من تلامذة الشيخ المفيد، ومن كبار علماء الإمامية، له مصنّفات في الفقه والكلام، توفّي سنة ٤٤٩ هـ.

(١) الشريف المرتضى، عليّ بن الحسين بن موسىٰ بن إبراهيم بن موسىٰ الكاظم عليه السلام: علم الهدىٰ، شيخ الإمامية، أذعن له أكابر علماء عصره علماً وفضلاً وشرفاً، له تصانيف كثيرة ومنوّعة شاهدة بإمامته. توفّي سنة ٤٣٦ هـ.

(٢) أبو جعفر محمّد بن الحسن بن عليّ الطوسي، شيخ الطائفة الشيعية، وكبير علماء عصره، سابق الفقهاء وإمام المفسّرين والمحدّثين وكتبه الكثيرة المطبوعة شاهدة بإمامته، توفّي سنة ٤٦٠ هـ.

(٣) في الأصل: لوط بن عليّ. وهو خطأ.

(٤) منهاج السُنّة ١: ١٣.

(٥) منهاج السُنّة ١: ١٤.

إذن هؤلاء (الرافضة) الّذين هم أكذب الطوائف هم: أصحاب المغيرة بن سعيد، والخطّابيّة.

هذا كلّ ما وجده الشيخ من أقوال السَّلَف.

ولكنّه لو كان يعرف أئمّة أهل البيت لنقل عنهم أضعاف هذا في هؤلاء وفي غيرهم من الغلاة والكذّابين.

قال الإمام الصادق ﷺ: «لعنَ اللهُ المغيرة بن سعيد، إنّه كان يكذب على أبي فأذاقه الله حرّ الحديد».

وقال الإمام الرضا ﷺ: «كان المغيرة بن سعيد يكذب علىٰ أبي جعفر فأذاقه اللهُ حرّ الحديد».

وقال الإمام الصادق ﷺ: «لعنَ اللهُ المغيرة بن سعيد، ولعنَ اللهُ يهوديةً كان يختلف إليها يتعلّم منها السحر والشعبذة والمخاريق».

وقال ﷺ: «لعنَ اللهُ أبا الخطّاب، ولعنَ اللهُ مَن قُتل معه، ولعنَ اللهُ من بقيَ منهم، ولعنَ اللهُ مَن دخلَ قلبَهُ رحمةٌ لهم»[1].

وقال الشيخ الصدوق في (الاعتقادات):

اعتقادنا في الغُلاة والمفوّضة[2]: أنّهم كفّار بالله جلّ اسمه، وأنّهم شرٌّ من

---

(١) هذه الأحاديث ونحوها كثيرة مع أقوال علماء الرواية والإسناد، تجدها في ترجمة الرجلين في كتب رجال الشيعة، منها: اختيار معرفة الرجال ـ رجال الكشّي ـ، رجال ابن داود، معجم رجال الحديث، قاموس الرجال، مجمع الرجال.

(٢) صنف من الغلاة يعتقدون أنّ الله تعالى تفرّد بخلق الأئمّة خاصّةً. ثمّ فوّض إليهم خَلق العالَم بما فيه وأرزاق العباد.

اليهود والنصارى والمجوس والقدريّة والحروريّة ومن جميع أهل البدع والأهواء المضلّة[١].

أيمثل هؤلاء يُعاب ابن المطهّر وسَلَفه كالمفيد والكراجكي والمرتضى الموسوي والطوسي ؟!.

هل نسيَ ما قرّره قبلُ، أم اختلط عليه الأمر ؟!.

كلّا، لا هذا ولا ذاك، لكنّها عقدة أُولئك الّذين لا يغيضهم شيء مثلما يغيضهم تقاربٌ يلمحونه بين فئات المسلمين. فحين يلمح اتّفاق الشيعة والسُنّة على نبذ تلك الفرق الشاذّة المارقة عن الدين، يفزع إلىٰ أيّة وسيلة يغري بها العوامّ ليشوّه في أعينهم صورة هذا الوفاق !.

وحتّى حين يشهد للإماميّة بصحّة ما هم عليه، لا يطاوعه لسانه في ذكر كلمة سويّة تترك رؤيةً خيّرةً في نفوس قرّائه، فيقول:

«وينبغي أيضاً أن يُعلَم أنّه ليس كلّ ما أنكره بعض الناس عليهم يكون باطلاً، بل من أقوالهم أقوال خالفهم فيها بعض أهل السُنّة ووافقهم بعض، والصواب مع من وافقهم ! فمن الناس من يعدّ من بدعهم: الجهر بالبسملة، وترك المسح علىٰ الخفّين إمّا مطلقاً وإمّا في الحضر، والقنوت في الفجر، ومتعة الحجّ، ومنع لزوم الطلاق البدعي، وتسطيح القبور، وإسبال اليدين في الصلاة، ونحو ذلك من المسائل التي تنازع فيها علماء السُنّة، وقد يكون الصواب فيها للقول الذي يوافقهم!»[٢].

إنّه قلمٌ يأبى أن يُذعن ! إنّه يأبىٰ أن يقول (والصواب معهم، ولقولهم)، فيذكر

---

(١) الاعتقادات: ٧١.

(٢) منهاج السُنّة ١: ١٠.

أنّ بعض أهل السُنّة قد وافقهم والصواب مع من وافقهم !.

وليت التناقض يقف عند هذا الحدّ، لكنّه لم يَدَع للحقّ منفذاً إلّا أوصده بوجوه أتباعه ومقلّديه والمعجبين بإطالته الكلام وتنويعه فيه.

يقول: «أمّا التابعون فلم يُعرف تعمّد الكذب في التابعين من أهل مكّة والمدينة والشأم والبصرة، بخلاف الشيعة فإنّ الكذب فيهم معروف»[١].

فهل كانت مكّة والمدينة والبصرة خالية من الشيعة، والأئمّة في عهد التابعين، زين العابدين والباقر والصادق عليهم السلام، إنّما قضوا أعمارهم الشريفة في المدينة، وأصحابهم ورواة أحاديثهم من حولهم ؟!.

أم أنّ عكرمة ومقاتل بن سليمان وعروة بن الزبير وأمثالهم كانوا من الشيعة، أم من أهل الكوفة ؟!.

وقول النسائي: الكذّابون المعروفون بوضع الحديث: ابن أبي يحيى بالمدينة، والواقدي ببغداد، ومقاتل بن سليمان بخراسان، ومحمّد بن سعيد بالشأم[٢].

فَمَن مِن هؤلاء كان شيعيّاً، ومَن منهم كان كوفيّاً ؟.

إعلم أنّ حرفاً من هذا وكثيراً غيره لم يكن غائباً على الشيخ ابن تيميّة، ولا غاب عليه ما صنّفه أعلام الإماميّة الّذين ذكرهم في الجرح والتعديل، وتمييز صحيح الحديث من سقيمه، وخصوصاً ما توسّع فيه ابن المطهّر الذي هو بصدد مقابلته، ولكنّها حاجة في النفس دعته إلى هذا.

---

(١) التوسّل والوسيلة: ٨٦.

(٢) الردّ على المتعصّب العنيد: ٦٣.